

الذي رتوقوف على التصديق بالملازمة بين طلوع الشمس
 ووجود الزر وهو موقوف على تصور طلوع الشمس
 ووجود الزر فيلزم ان يكون الذي رتوقوف موقوفا على
 الذي رتوقوف فيدور فقلت اللازم على ما قدرت هو
 توقف التصديق بوجود الزر على تصور الشمس والتصديق
 غير التصور فيكون الموقوف غير الموقوف عليه وصفاً
 وان كانا متحدين ذاتاً وهذا القدر من الغاير يلحق في الدفاع
 الدور والحاصل ان المدعي وصفاً هو التصديق فان
 توقف الشيء على نفسه متممفاً بلزم الدور كما في الاحتمال
 الاولين وان توقف عليه غير متممفاً به فلا يلزم الدور كما في
 الاحتمال الثالث هكذا ولكن لقال ان يقول فلهذا
 يلزم الكسب التصديق من التصور فان قلت
 القضية المركبة اذ اعلم ان القضية المركبة هي القضية
 المشتملة على الجواب والسلب كما يقول بعض الحكماء
 لا سيما ان بعض الكاتب ليس باس فيقول الملاءم وان
 موقع القضية السلبية اذ اقلت بعض الكاتب ليس
 باس في لا سيما يكون معنى قيد اللاد وان بعض الكاتب
 اسبق لا سيما يكون على طرف ما قد يدبر في الكيف
 فهذا القضية المركبة متسلسلة للعكس المستوي
 كما تقول في المسالك المذكور بعض الحكماء ان لا سيما
 والتعقبات كما تقول فبعض ما ليس باس في ليس كما
 لا سيما فان تصديق على هذه القضية المركبة انما
 متى سلمت لزومها لذات قول آخر فيكون قياساً هذا

ان المدعي

لا يجوز ان هذا
 فان تصور الحكم
 موقوف على
 تصور الاطلاق
 والاول تصديق
 والثاني تصور

حاصل

حاصل السؤال واهم حاصل الجواب وهو ان يقال ان
 القضية المركبة اتحدت بالتركيب حتى لا يطلق عليها بعد
 التركيب انما اقواله بل انما قول واحد وان كان قد قيل
 هذا اقوالاً لكون القضية المركبة اقوالاً لغيرها والقياس
 يجب ان يكون اقوالاً لغيرها لئلا يكون القضية المركبة بالقياس
 الى العكس قياساً هكذا ولكن لقال ان يقول
 المراد بالاقوال في تعريف القياس اما الاقوال بالفعال
 او الاحتمال فان كان الاول يخرج عن القياس الذي حذف
 منه احدي مقدمتيه كما تقول العالم حدث لان كل متغير
 حدث فانه قياس حذف منه الصغير لانه في قوه قولنا
 العالم متغير وكل متغير حدث كما تقول زيد ناطق لانه
 انسان فانه قياس حذف منه الكبرى لانه في قوه قولنا
 زيد انسان وكل انسان ناطق وان كان الثاني يدر في القياس
 القضية المركبة بالقياس الى العكس ويحتمل ان يحتمل
 قوله كذا الجواب اشارة الى ما اشيرنا اليه من التردد
 بعض الحكماء ان تقوم بهذا الجواب ولكن فيه تردد بالترديد
 المذكور فان قلت تخار ان المراد به الاول ويجعل المحذور
 في قوه المذكور حتى يكون القياس من المحذوف المقدمة الاولى
 بالفعال قلت هذا من اعتراف بكونه اقوالاً لغيره
 وصاحبه اشارة على سبيل العطف التفريغ الى ان
 الذات بمعنى الجواب ومثله اشارة الى ان القياس
 هناك بمعنى الاحتمال تسمى بالاشعة الخمسة فيريد
 ان لا يسئل عندهم فيطلق على الاشعة الخمسة الحاصلة من

ان على
 نفسه

الكاتب
 ابي
 ص

القياس

قد يقال ان المراد من
 انما اقواله بل انما قول
 مثل القضية المركبة
 وخبرها واما ما ذكره
 مراد الاقوال بالفعال
 منها القضية ودلها والملازمة
 لغوية كما انبت

ان
 انما